٢. عمل المرأة

تقدم المرأة مساهمات أساسية للزراعة وللأنشطة الاقتصادية الريفية في جميع أقاليم البلدان النامية.[١] ويتباين دورها تبايناً كبيراً في ما بين الأقاليم وداخلها ويتغير بسرعة في كثير من أنحاء العالم حيث تُحدث القوى الاقتصادية والاجتماعية تحولاً في قطاع الزراعة. فنشوء نظم الزراعة بعقود وسلاسل الإمدادات الحديثة المتعلقة بالمنتجات الزراعية العالية القيمة، مثلاً، يتيح فرصاً ويطرح تحديات أمام المرأة مختلفة عما يتيحه من فرص ويطرحه من تحديات أمام الرجل. وهذه الاختلافات نابعة من اختلاف أدوار ومسؤوليات المرأة والمعوقات التي تواجهها.

فكثيراً ما تدير المرأة الريفية أسرة معيشية معقدة وتتبع استراتيجيات متعددة لكسب العيش. وتشمل أنشطتها عادةً إنتاج محاصيل زراعية، والعناية بالحيوانات، وتجهيز وإعداد الطعام، والعمل نظير أجر في مؤسسات زراعية أو مؤسسات ريفية أخرى، وجمع الوقود وجلب الماء، والعمل بالتجارة والتسويق، ورعاية أفراد الأسرة، والعناية بالمنزل (انظر الإطار ٢ للاطلاع على بعض الأسئلة التي يكثر طرحها بشأن دور المرأة ومكانتها في قطاع الزراعة). وكثرة من هذه الأنشطة لا تُعرَّف بأنها "عمالة نشطة اقتصادياً" في الحسابات القومية ولكنها جميعها أساسية لرفاه الأسر المعيشية الريفية (انظر الإطار ٣، الصفحة ١٤، للاطلاع على مناقشة لمسؤوليات المرأة على مستوى الأسرة المعيشية).

وكثيراً ما تواجه المرأة تحديات قاصرة عليها تحول دون مشاركتها الكاملة في قوة العمل، وهي تحديات قد تتطلب تدخلات على صعيد السياسات تتجاوز تلك التي ترمي إلى النهوض بالنمو الاقتصادي وكفاءة أسواق العمل الريفية. فالسياسات يمكن أن تؤثر على الحوافز الاقتصادية والأعراف الاجتماعية التي تحدد ما إذا كانت المرأة تعمل، وأنواع العمل الذي تؤديه وما إذا كان يُعتبر نشاطاً اقتصادياً، ورصيد رأس المال البشري الذي تراكمه، ومستويات الأجر الذي تحصل عليه. ولزيادة مشاركة الإناث في قوة العمل أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (Klasen وLamanna، ٢٠٠٩).

[١] تستند المادة الواردة في هذا الفصل إلى منظمة الأغذية والزراعة، (٢٠١٠أ).

المرأة في قطاع الزراعة

تعمل النساء في قطاع الزراعة كمزارعات لحسابهن الخاص، أو كعاملات بدون أجر في مزارع أسرهن، أو كعاملات بأجر أو بدون أجر في مزارع ومؤسسات زراعية أخرى. وهن يعملن في كل من إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني على المستوى الكفافي والمستوى التجاري. وهن ينتجن المحاصيل الغذائية والنقدية ويدرن عمليات زراعية مختلطة كثيراً ما تشمل المحاصيل والثروة الحيوانية واستزراع الأسماك. وهؤلاء النساء يُعتبرن جميعهن جزءاً من قوة العمل الزراعية.[٢]

واستناداً إلى أحدث البيانات القابلة للمقارنة دولياً، تمثل النساء ٤٣ في المائة في المتوسط من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية. وتتراوح نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية من نحو ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل ١). وتخفي المتوسطات الإقليمية الواردة في الشكل ١ التباينات الواسعة داخل البلدان وفي ما بينها (انظر الجدولين ألف ٣ وألف ٤ في الملحق).

ولدى النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معدلات مشاركة في قوة العمل الإجمالية مرتفعة نسبياً بوجه عام ولديهن أعلى متوسط لمعدلات المشاركة في قوة العمل الزراعية في العالم. فالأعراف الثقافية في الإقليم شجعت النساء منذ أمد طويل على أن يعتمدن على أنفسهن اقتصادياً وأسندت تقليدياً إلى المرأة مسؤولية كبيرة عن الإنتاج الزراعي بحد ذاتها. وتُخفي البيانات الإقليمية المتعلقة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجود اختلافات واسعة في ما بين البلدان. فنسبة النساء بين قوة العمل الزراعية تتراوح من ٣٦ في المائة في كوت ديفوار والنيجر إلى أكثر من ٦٠ في المائة في ليسوتو وموزامبيق وسيراليون. وقد شهد عدد من البلدان حدوث زيادات كبيرة في نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية في العقود الأخيرة نتيجة لعدد من الأسباب، من بينها النزاع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والهجرة.

[٢] تضم قوة العمل الزراعية الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن عمل في وظائف رسمية أو غير رسمية وفي عمالة بأجر أو بغير أجر في قطاع الزراعة. وهذا يشمل النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص وكذلك النساء اللائي يعملن في مزارع أسرهن. ولا يشمل الواجبات المنزلية من قبيل جلب الماء والحطب، وإعداد الطعام، والعناية بالأطفال وبغيرهم من أفراد الأسرة.

الإطار ٢
الأسئلة التي يكثر طرحها بشأن المرأة في قطاع الزراعة

السؤال ١: ما هو مقدار العمل الزراعي الذي تقوم به المرأة في العالم النامي؟
الإجابة: تمثل المرأة ٤٣ في المائة من قوة العمل الزراعية، في المتوسط، في البلدان النامية؛ ويتراوح هذا الرقم من نحو ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ٥٠ في المائة في أجزاء من أفريقيا وآسيا، ولكنه يتجاوز ٦٠ في المائة في بضعة بلدان فقط (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠أ). ويقول الناقدون إن إحصاءات قوة العمل تبخس مساهمة المرأة في العمل الزراعي، وذلك لقلة احتمال إفصاح المرأة عن أنها تعمل في قطاع الزراعة ولأنها تعمل ساعات أطول من الساعات التي يعملها الرجل (Beneria، ١٩٨١)، ولكن الأدلة المستمدة من دراسات استقصائية بشأن استخدام الوقت لا تشير إلى أن المرأة تقوم بمعظم العمل الزراعي في العالم النامي (انظر الفصل ٢).

السؤال ٢: ما هي النسبة التي تنتجها المرأة من أغذية العالم؟
الإجابة: لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال على أي نحو قوي استناداً إلى التجربة العملية وذلك بسبب أوجه غموض المفاهيم وقصور البيانات. فالتعاريف المختلفة لمصطلحي "الأغذية" و"الإنتاج" من شأنها أن تسفر عن أجوبة مختلفة والأهم من ذلك أن إنتاج الأغذية يتطلب موارد كثيرة – هي الأرض واليد العاملة ورأس المال – يسيطر عليها الرجال والنساء الذين يعملون على نحو تعاوني في معظم البلدان النامية، ومن ثم فإن فصل إنتاج الأغذية حسب الجنس ليس مجدياً إلى حد كبير (Doss، ٢٠١٠).

السؤال ٣: هل حصول المرأة على الموارد والمدخلات الزراعية أقل من حصول الرجل؟
الإجابة: نعم، وهذا تعميم واحد بشأن المرأة في قطاع الزراعة ينطبق على جميع البلدان والسياقات: فالمزارعات في جميع الأقاليم يسيطرن، مقارنةً بنظرائهن الذكور، على أراضٍ وثروة حيوانية أقل، واستخدامهن لأنواع البذور المحسنة وللمدخلات المشتراة من قبيل الأسمدة أقل بكثير، واحتمالات استخدامهن للائتمان أو للتأمين أقل، ومستويات تعليمهن أقل، واحتمالات حصولهن على خدمات الإرشاد أقل (انظر الفصل ٣).

السؤال ٤: هل تشكل النساء والفتيات غالبية فقراء العالم؟
الإجابة: يقاس الفقر عادةً من حيث الدخل أو الاستهلاك على مستوى الأسرة المعيشية، لا على مستوى الأفراد، ومن ثم لا يمكن حساب معدلات فقر منفصلة للرجال وللنساء. فقد تكون الإناث ممثلات تمثيلاً مفرطاً بين الفقراء إذا كانت الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث أفقر من الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور (انظر السؤال ٦) أو إذا كان هناك تحيز كبير ضد الإناث داخل الأسر المعيشية (انظر السؤال ٧). وقد تكون الإناث أفقر من الذكور إذا أُخذت في الاعتبار مقاييس للفقر أوسع نطاقاً، من قبيل الحصول على موارد الإنتاج (انظر السؤال ٣).

السؤال ٥: هل تواجه المرأة تمييزاً في أسواق العمل الريفية؟
الإجابة: في معظم البلدان وتماشياً مع الأرقام العالمية، تزيد احتمالات أن تشغل النساء في المناطق الريفية

وتقدم النساء في شرق وجنوب شرق آسيا مساهمات كبيرة جداً أيضاً في قوة العمل الزراعية، تكاد أن تصل إلى المتوسط الموجود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتسيطر على المتوسط الإقليمي الصين، حيث زادت نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية زيادة طفيفة منذ سنة ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٤٨ في المائة. أما نسبة النساء بين قوة العمل الزراعية في معظم البلدان الأخرى في الإقليم فقد ظلت ثابتة تقريباً عند ما يتراوح من ٤٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة، وإن كانت أقل كثيراً وآخذة في الهبوط في بعض البلدان من قبيل ماليزيا والفلبين.
والمتوسط الموجود في جنوب آسيا تسيطر عليه الهند، حيث ظلت نسبة النساء بين قوة العمل الزراعية ثابتة عند ما يتجاوز قليلاً ٣٠ في المائة. وهذا يُخفي تغيرات في بلدان أخرى يبدو أن نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية فيها قد زادت زيادة هائلة، من قبيل باكستان حيث زادت تلك النسبة بما يقرب من ثلاثة أمثال منذ سنة ١٩٨٠، بحيث بلغت ٣٠ في المائة، وبنغلاديش حيث أصبحت نسبة النساء تتجاوز الآن ٥٠ في المائة بين قوة العمل الزراعية.
ويبدو أن نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، من ٣٠ في المائة في سنة ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٤٥ في المائة. وبعض أعلى معدلات مشاركة الإناث في

اللائي يعملن فيها نظير أجر وظائف موسمية ولبعض الوقت ومنخفضة الأجر مقارنةً باحتمالات ذلك في حالة الرجال، وتزيد أيضاً احتمالات حصولهن على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها الرجال نظير نفس العمل (إذا أُخذ في الاعتبار عامل التعليم والعمر والصناعة) (انظر الفصل ٢).

السؤال ٦: هل الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث هي أفقر الأسر المعيشية الفقيرة؟
الإجابة: تُظهر بيانات من ٣٥ دراسة استقصائية تمثل ٢٠ بلداً حللتها منظمة الأغذية والزراعة أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث من الأرجح أن تكون فقيرة مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور في بعض البلدان ولكن العكس صحيح في بلدان أخرى، ومن ثم لا يتسنى التعميم. كذلك فإن أوجه قصور البيانات تجعل من المستحيل التمييز منهجياً بين الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها نساء عازبات أو أرامل أو مطلقات (ربات الأسر بحكم القانون) والأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها نساء مرتبطات بذكر راشد يتكفل بالأسرة من خلال التحويلات المالية والشبكات الاجتماعية (ربات الأسر بحكم الواقع). ومن المرجح أن تكون الأسر المعيشية التي تنتمي إلى الفئة الأولى فقيرة مقارنةً بالأسر المعيشية التي تنتمي إلى الفئة الأخيرة (Anríquez، ٢٠١٠). وتوجد أيضاً أدلة تشير إلى أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث كانت أكثر تعرضاً للتأثر أثناء هزة أسعار المواد الغذائية في سنة ٢٠٠٨ مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى ذكور المسؤولية عنها وذلك لأن الأسر المعيشية التي تنتمي إلى الفئة الأولى تنفق نسبة أكبر من دخلها على الغذاء ولأنها تكون أقل قدرة على الاستجابة بزيادة إنتاج الأغذية (Zezza وآخرون، ٢٠٠٨). ومرة أخرى، تتباين هذه النتائج حسب البلدان.

السؤال ٧: هل تزيد احتمالات أن تكون النساء والفتيات ناقصات تغذية مقارنةً بالرجال والفتيان؟
الإجابة: هذه المقولة لا تساندها أدلة متاحة، ومن الصعب إطلاق تعميمات. فالأدلة المحدودة المتوافرة تشير إلى أن هذا قد يكون صحيحاً في آسيا، لكنه ليس صحيحاً في أفريقيا. ويلزم وجود مزيد من البيانات المفصلة حسب كل جنس على حدة وذات نوعية أفضل عن المؤشرات الأنثروبومترية وغيرها من مؤشرات سوء التغذية من أجل التوصل إلى استنتاجات واضحة. ومع ذلك توجد أدلة على أن الفتيات أكثر بكثير قابلية للتأثر بهزات الدخل المؤقتة مقارنةً بالفتيان (Baird وFriedman وSchady، ٢٠٠٧).

السؤال ٨: هل تزيد احتمالات إنفاق النساء دخلهن الإضافي على أطفالهن مقارنةً بالرجال؟
الإجابة: تؤكد مجموعة كبيرة جداً من البحوث من بلدان كثيرة في مختلف أنحاء العالم أن وضع مزيد من الدخل في أيدي النساء يحقق نتائج مفيدة من حيث تغذية الطفل وصحته وتعليمه. كذلك فإن التدابير الأخرى – من قبيل تحسين التعليم – التي تؤدي إلى زيادة نفوذ المرأة داخل الأسرة المعيشية ترتبط أيضاً بتحقيق نتائج أفضل للأطفال. وتوجد، بالطبع، استثناءات ولكن تمكين المرأة هو استراتيجية ثبتت جدواها لتحسين رفاه الأطفال (انظر الفصل ٤).

قوة العمل الزراعية في الإقليم وأسرعها نمواً موجود في الأردن والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية.

وتوجد في بلدان أمريكا اللاتينية معدلات مشاركة مرتفعة للإناث في قوة العمل بوجه عام، ولكن مشاركة الإناث في قطاع الزراعة في تلك البلدان أقل كثيراً من مشاركة الإناث في أقاليم البلدان النامية الأخرى. ويعكس هذا النمط وجود مستويات تعليم أعلى نسبياً للإناث (انظر الفصل ٤)، ونمو الاقتصاد وتنويعه، والأعراف الثقافية التي تدعم انتقال الإناث إلى الوظائف الخدمية في المناطق الحضرية. وكانت الإناث يمثلن نسبة لا تتجاوز إلا قليلاً ٢٠ في المائة من قوة العمل الزراعية في أمريكا اللاتينية في سنة ٢٠١٠، وهي نسبة أعلى بدرجة طفيفة من النسبة التي كانت موجودة في سنة ١٩٨٠. وتسيطر دولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وكولومبيا وإكوادور وبيرو، في أمريكا الجنوبية، على كل من المتوسط والاتجاه المتصاعد، بينما شهدت بلدان أخرى في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي هبوط نسب النساء بين قوة العمل الزراعية.

وعلى الرغم من أن جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة في بعض البلدان قد تحسّن خلال العقود الأخيرة، فقد أثار بعض الباحثين مخاوف

الشكل ١
نسبة الإناث من قوة العمل الزراعية

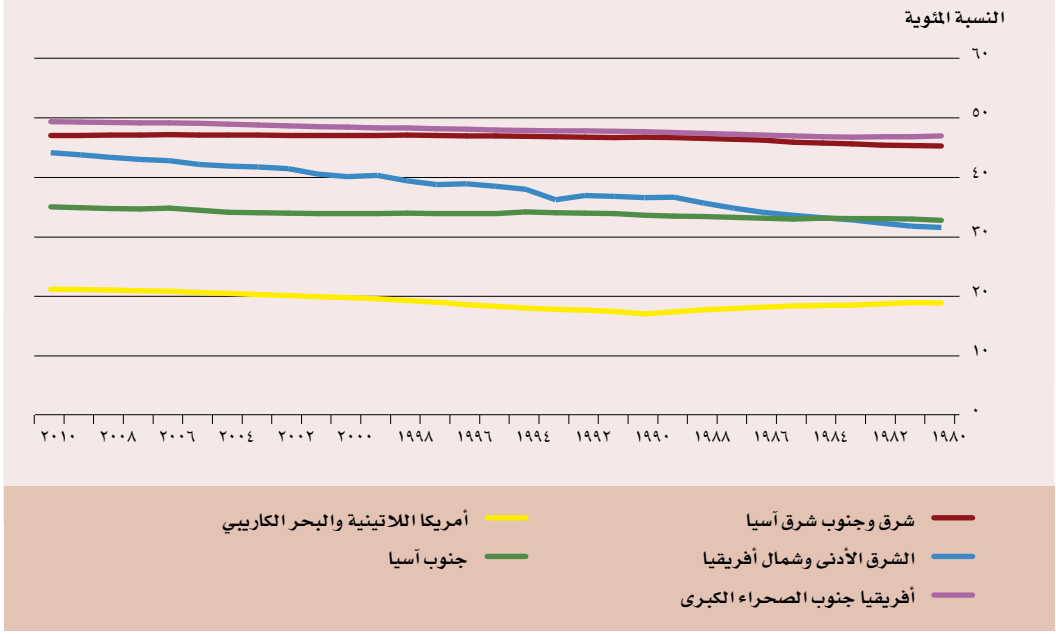

ملاحظة: تُحسب نسبة الإناث من قوة العمل الزراعية باعتبارها مجموع عدد النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة مقسوماً على مجموع عدد السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة. والمتوسطات الإقليمية مرجحة بعدد السكان.

المصدر: غامبيا: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ب. راجع الجدول ألف ٤ في الملحق.

بشأن صحة إحصاءات قوة العمل الزراعية كمقياس لعمل المرأة في قطاع الزراعة (Beneria، ١٩٩١؛ وDeere، ٢٠٠٥). وقد تُبخس مشاركة المرأة في قوة العمل الزراعية مقدار العمل الذي تؤديه المرأة لأن احتمالات أن تُعرِّف المرأة أنشطتها على أنها عمل تكون أقل من احتمالات أن يُعرِّف الرجل أنشطته على أنها عمل، وتقل أيضاً احتمالات أن تفيد بأنها تعمل في قطاع الزراعة، فضلاً عن أنها تعمل، في المتوسط، ساعات أطول من الساعات التي يعملها الرجل، ومن ثم حتى إذا كان عدد النساء اللائي يعملن في القطاع أقل فإنهن قد يساهمن فيه بوقت إجمالي أكبر.

وتحاول الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت أن تقدم إفادة وافية عن الكيفية التي يخصص بها الرجل وقته والكيفية التي تخصص بها المرأة وقتها.[٣] وهذه الدراسات لا تمثل البلد كله عموماً وليست قابلة للمقارنة مباشرةً لأنها تغطي عادةً عينات صغيرة، وتقدم إفادة عن أنواع مختلفة من الأنشطة (التي لا تكون دوماً محددة بوضوح)، وتستخدم منهجيات مختلفة. ورغم هذه الثغرات، يشير ملخص للأدلة المستمدة من دراسات تحدد استخدام الوقت حسب النشاط الزراعي إلى وجود أنماط مثيرة للاهتمام.

وتكشف الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت التي تغطي جميع الأنشطة الزراعية (الشكل ٢) عن وجود قدر كبير من التباين بين البلدان، وأحياناً داخل البلدان، ولكن البيانات مماثلة بوجه عام لإحصاءات قوة العمل التي نوقشت أعلاه. ففي أفريقيا، تتراوح تقديرات مساهمة المرأة بوقتها في الأنشطة الزراعية من نحو ٣٠ في المائة في غامبيا إلى ما يتراوح من ٦٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة في أجزاء مختلفة من الكاميرون. وفي آسيا، تتراوح التقديرات من ٣٢ في المائة في الهند إلى أكثر من ٥٠ في المائة في الصين. ويقل هذا النطاق في أمريكا اللاتينية، ولكنه يتجاوز ٣٠ في المائة في بعض أجزاء بيرو. وتتضح درجة مذهلة من التباين داخل البلدان من خلال الدراسة المتعلقة بالهند. فبينما تشير هذه الدراسة التي تمثل البلد كله إلى أن متوسط نسبة ما تنفقه المرأة في قطاع الزراعة من مجموع استخدامها للوقت يبلغ ٣٢ في المائة، فإن النسبة تتراوح من أقل من ١٠ في المائة في البنغال الغربية إلى أكثر من ٤٠ في المائة في راجاستان.

[٣] يُزعم عادةً أن المرأة تؤدي نسبة تتراوح من ٦٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة من العمل الزراعي في البلدان النامية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ١٩٧٢؛ والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩). ولا تساند الأدلة المستمدة من الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت وإحصاءات قوة العمل الزراعية هذه المقولة العامة، وإن كانت النساء يمثلن أكثر من ٦٠ في المائة من قوة العمل الزراعية في بعض البلدان.

الشكل ٢

نسبة العمل الذي تؤديه النساء في جميع الأنشطة الزراعية

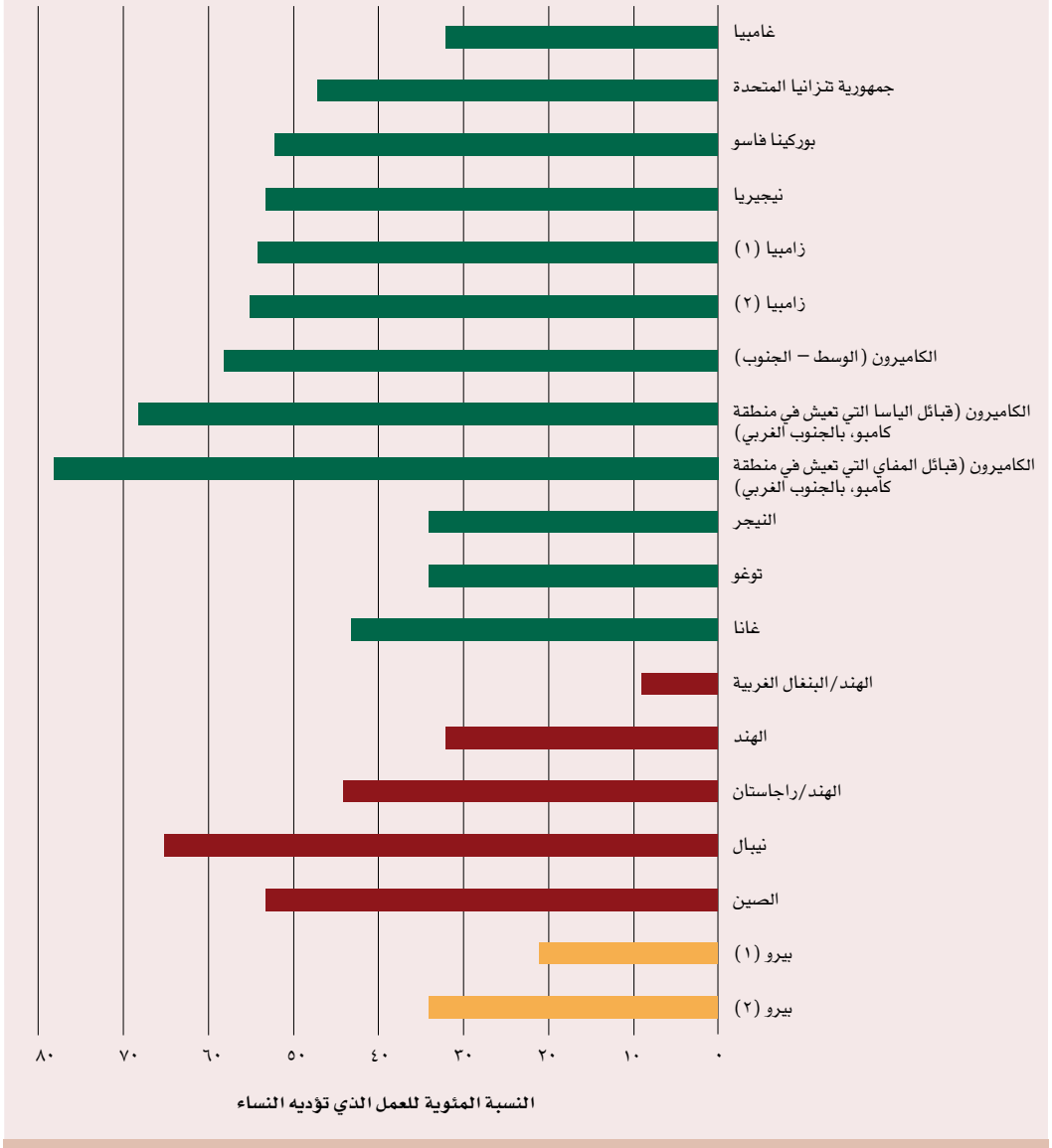

ملاحظة: الاستقصاء الخاص بالهند هو وحده الذي يمثل البلد.

المصادر (من الأعلى إلى الأسفل): غامبيا: Von Braun and Webb، ١٩٨٩؛ جمهورية تنزانيا المتحدة: Fontana and Natali، ٢٠٠٨؛ بوركينا فاسو: Saito، Mekonnen and Spurling، ١٩٩٤؛ نيجيريا: Rahji and Falusi، ٢٠٠٥؛ زامبيا (١): Saito، Mekonnen and Spurling، ١٩٩٤؛ زامبيا (٢): Kumar، ١٩٩٤؛ الكاميرون، الوسط – الجنوب: Leplaideur، ١٩٧٨، وقد استشهد به Charmes، ٢٠٠٦؛ الكاميرون (قبائل الياسا التي تعيش في منطقة كامبو، بالجنوب الغربي): Charmes، ٢٠٠٦، استناداً إلى Pasquet and Koppert، ١٩٩٣ و١٩٩٦؛ الكاميرون (قبائل المفاي التي تعيش في منطقة كامبو، بالجنوب الغربي): Charmes، ٢٠٠٦، استناداً إلى Pasquet and Koppert، ١٩٩٣ و١٩٩٦؛ النيجر: Baanante، Thompson and Acheampong، ١٩٩٩؛ توغو: Thompson and Acheampong Baanante، ١٩٩٩؛ وغانا: Thompson and Acheampong Baanante، ١٩٩٩؛ الهند (البنغال الغربية): Jain، ١٩٩٦؛ الهند: Singh and Sengupta، ٢٠٠٩؛ الهند (راجاستان): Jain، ١٩٩٦؛ نيبال: Joshi، ٢٠٠٠؛ والصين: de Brauwوآخرون، ٢٠٠٨؛ بيرو (١): Deere، ١٩٨٢؛ بيرو (٢): Jacoby، ١٩٩٢.

وتكشف هذه الدراسات أيضاً أن استخدام وقت الإناث في الزراعة يتباين تبايناً واسعاً تبعاً للمحصول ومرحلة دورة الإنتاج، وعمر المرأة المعنية والمجموعة الإثنية التي تنتمي إليها، ونوع النشاط، وعدد من العوامل الأخرى (الشكل ٣). ونشاط الإناث في المقام الأول هو الغرس، ولكن المرأة تكون ضالعة عادةً إلى حد ما في جميع الأنشطة باستثناء الحرث.

وتكشف دراسات من إندونيسيا عن أن مشاركة المرأة في إنتاج أرز الأراضي المرتفعة أكبر من مشاركتها في إنتاج أرز الأراضي الرطبة، وعن أن مشاركتها في إدارة المحاصيل وهي صغيرة من قبيل القرفة والمطاط أكبر من مشاركتها في إدارة نفس المحاصيل عندما تنضج. وكما ذُكر أعلاه، تُخفي البيانات المتعلقة بالهند تباينات واسعة بين البنغال الغربية وراجاستان، ولكن في كلتا المنطقتين تساهم النساء الأصغر سناً بنسبة من مجموع وقتهن المكرس للزراعة حسب فئتهن العمرية أعلى من النسبة التي تساهم بها النساء الأكبر سناً في فئتهن.

ففي راجاستان، مثلاً، تساهم الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن من ١٤ إلى ١٩ سنة بما يصل إلى ٦٠ في المائة من مجموع الوقت الذي تنفقه فئتهن العمرية في الزراعة (Jain، ١٩٩٦). ويُبلغ عن دراستين منفصلتين لكل من بيرو وزامبيا، وتعكس الاختلافات الفترات الزمنية المختلفة والمواقع المختلفة داخل البلدان.

وتتيح دراسات استخدام الوقت إجراء تحليل ثري لما يفعله الرجال والنساء في الزراعة وللكيفية التي قد تختلف بها أدوارهم حسب المحصول، والموقع، وهيكل الإدارة، والعمر، والجماعة الإثنية. وهي تقدم معلومات ذات صلة بالسياسات عن الأماكن التي يجب فيها استهداف التدخلات الموجهة إلى المرأة وعن توقيت ذلك الاستهداف وكيفيته، وعن كيفية إشراك الرجل في العملية بطريقة بناءة. وبالنظر إلى التباين في أدوار الجنسين في قطاع الزراعة، ليس من الملائم التعميم بشأن استخدام الوقت من إقليم إلى إقليم آخر. والدراسات التي تأخذ في الاعتبار أدوار الجنسين في إطار

الشكل ٣
نسبة العمل المتعلق بمحاصيل مختارة الذي توفره النساء

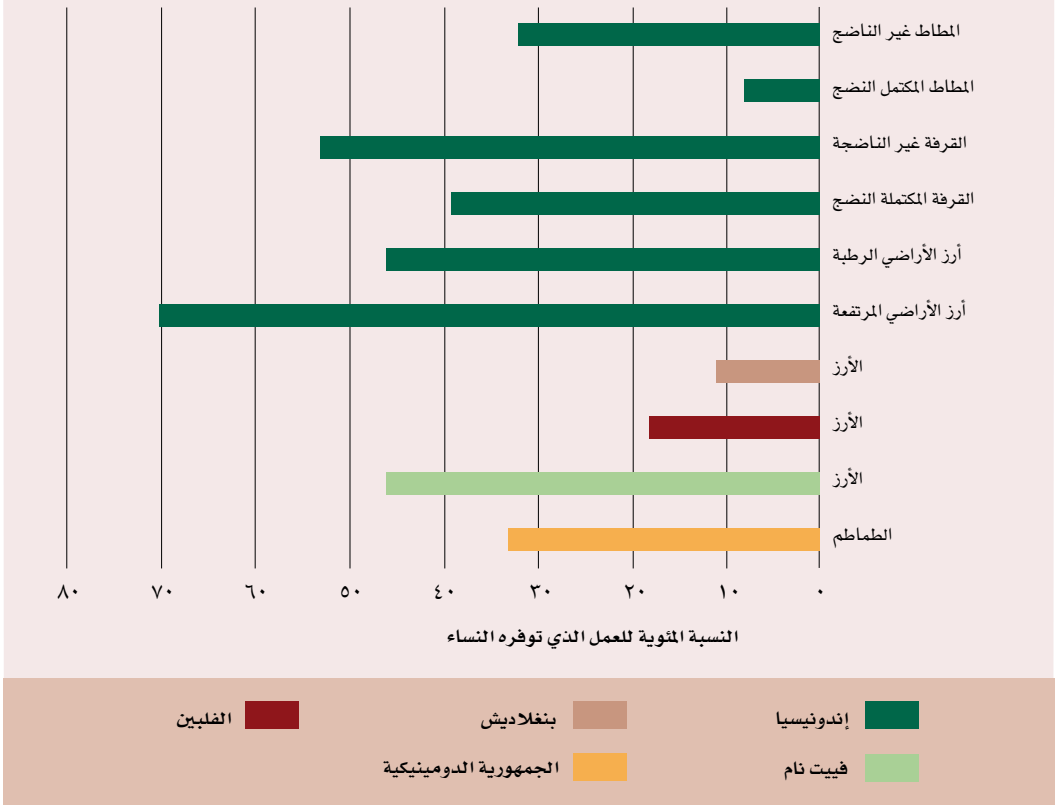

المصادر (من الأعلى إلى الأسفل): إندونيسيا (المطاط الصغير): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (المطاط المكتمل النضج): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (القرفة الصغيرة): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (القرفة المكتملة النضج): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (أرز الأراضي الرطبة): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (أرز الأراضي المرتفعة): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١ أ؛ بنغلاديش: Thompson and Sanabria، ٢٠١٠؛ الفلبين: Estudillo, Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١؛ فييت نام: Paris and Chi، ٢٠٠٥؛ الجمهورية الدومينيكية: Raynolds، ٢٠٠٢.

سياقها الجغرافي والثقافي المحددين يمكن أن توفر توجيها عملياً لواضعي السياسات وللعاملين في مجال الاستثمارات التكنولوجية، وخدمات الإرشاد، وأنشطة ما بعد الحصاد، والتدخلات على صعيد التسويق.

ومن التعميمات الصحيحة أن المرأة تخصص عادةً وقتاً لإعداد الطعام ورعاية الطفل وغير ذلك من المسؤوليات الأسرية إضافة إلى الوقت الذي تنفقه في الزراعة (انظر الإطار ٣). وفي معظم المجتمعات، تنقسم المسؤوليات الأسرية على أساس الجنس، وإن كانت هذه الأعراف تختلف حسب الثقافة وبمرور الوقت. وتبعاً لهيكل الأسرة وحجمها، قد تكون هذه المهام كثيفة الاستخدام للوقت بدرجة مفرطة. وعبر الأقاليم، أظهرت دراسات تخصيص الوقت أن المرأة تعمل أكثر من الرجل كثيراً إذا أُدرج في العمليات الحسابية تقديمها للرعاية (Ilahi، ٢٠٠٠). وكثيراً ما يعني مزيج الالتزامات أن المرأة مقيدة أكثر من الرجل من حيث الوقت (Blackden وWodon، ٢٠٠٦).

المرأة في نظم الزراعة الحديثة بعقود[٤]

من سمات سلاسل القيمة الزراعية الحديثة الجديرة بالذكر نمو نظم الزراعة بعقود أو الزراعة الخارجية في ما يتعلق بالمنتجات ذات القيمة العالية التي تسعى شركات التصنيع الزراعي الكبيرة من خلالها إلى كفالة توافر إمدادات مستمرة لديها من المنتجات الجيدة. وهذه النظم يمكن أن تساعد صغار المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية على التغلب على الحواجز التقنية وتكاليف المعاملات التي ينطوي عليها الوفاء بمطالب المستهلكين الحضريين المتزايدة الصرامة في الأسواق المحلية والدولية.

ومع ذلك تبيِّن الأدلة أن المزارعات مستبعدات إلى حد كبير من الترتيبات الحديثة للزراعة بعقود لأنهن يفتقرن إلى السيطرة المضمونة على الأرض واليد العاملة الأسرية والموارد الأخرى اللازمة لضمان توفير تدفق من المنتجات يمكن التعويل عليه. فعلى سبيل المثال، تمثل النساء أقل من ١٠ في المائة من المزارعين الضالعين في نظم الزراعة بعقود الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع تصدير الفاكهة والخضر الطازجة الكيني (Dolan، ٢٠٠١)، ولم يكن هناك سوى امرأة واحدة من عينة من المزارعين التسعة والخمسين المتعاقد معهم في السنغال لإنتاج الفاصوليا الفرنسية من أجل قطاع التصدير (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩).

ومع أن الرجال يسيطرون على العقود فإن قدراً كبيراً من العمل الزراعي في قطع الأراضي المشمولة بالعقود تؤديه النساء كعاملات في الأسرة. فعلى سبيل المثال، في ٧٠ في المائة من حالات زراعة قصب السكر بعقود في جنوب أفريقيا، نجد أن المزارعة الرئيسية في قطع الأراضي المزروعة بقصب السكر هي امرأة (Porter وPhilips-Horward، ١٩٩٧). وتعمل المرأة ساعات أطول من الساعات التي يعملها الرجل في نظم زراعة الخضر بعقود التي يسيطر عليها المزارعون الذكور في ولاية البنجاب الهندية (Singh، ٢٠٠٣). وفي نظام كبير للزراعة بعقود يشمل آلافاً من المزارعين في الصين تؤدي النساء – مع أنهن مستبعدات من توقيع العقود بأنفسهن – معظم العمل المتعلق بالزراعة بعقود (Eaton وShepherd، ٢٠٠١). وقد لا تتقاضى المرأة تعويضاً جيداً كعاملة في الأسرة بدون أجر في نظم الزراعة بعقود (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩).

وتتفاوت الأدلة المتعلقة بما إذا كانت الزراعة بعقود تؤدي إلى زيادة دخل الأسرة المعيشية بوجه عام أو تؤدي إلى تعارضات بين إنتاج المحاصيل النقدية والمحاصيل الغذائية. فعلى سبيل المثال، يرى Dolan (٢٠٠١) أن نمو سلاسل الإمداد بمنتجات البستنة العالية القيمة كان ضاراً بالمرأة الريفية في كينيا لأن الموارد من الأراضي واليد العاملة التي كانت المرأة تستخدمها تقليديا لزرع الخضر من أجل الاستهلاك المنزلي ومن أجل بيعه في الأسواق المحلية قد استولى عليها الرجل من أجل إنتاج الخضر لأغراض التصدير بموجب عقود. ومن الناحية الأخرى، يرى Minten وRandrianarison وSwinnen، (٢٠٠٩)، مع أن النتائج التي توصلوا إليها ليست محددة حسب كل جنس من الجنسين، أن زراعة الخضر العالية القيمة بعقود في مدغشقر تفضي إلى تحسين الإنتاجية من أجل إنتاج الغذاء (الأرز) من خلال امتداد استخدام التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تحسين توافر الغذاء في الأسرة المعيشية وتقصير فترة القحط أو "موسم الجوع". ولا يجد Maertens وSwinnen (٢٠٠٩) أدلة على نزاع بين الجنسين على الموارد في قطاع تصدير الفاصوليا الفرنسية في السنغال وذلك لأن الأسر المعيشية لا تخصص إلا جزءاً من مواردها من الأراضي واليد العاملة لإنتاج الفاصوليا، وهو ما يحدث خارج نطاق مواسم الزرع التقليدية ولا يتزامن مع موسم الأمطار الرئيسي الذي تُزرع فيه محاصيل الأغذية الأساسية والمحاصيل الكفافية الأخرى.

[٤] تستند المادة الواردة في هذا القسم إلى Maertens وSwinnen (٢٠٠٩).

الإطار ٣
المرأة والمسؤوليات الأسرية التي لا تتقاضى أجراً عنها

تتولى المرأة المسؤوليات الأساسية عن الأنشطة الأسرية وأنشطة تربية الأطفال في معظم المجتمعات، وإن كانت الأعراف تختلف حسب الثقافة وتتغير بمرور الوقت. فثمة دراسات استقصائية لاستخدام الوقت أُجريت عبر طائفة واسعة من البلدان تقدّر أن المرأة تقدّم نسبة تتراوح من ٨٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة من الوقت الذي يُنفق في إعداد الطعام للأسرة وأنها تكون مسؤولة أيضاً عادةً عن رعاية الأطفال وعن واجبات أسرية أخرى. والواجبات الأسرية والعمل في المزرعة عبئهما مجتمعين من حيث الوقت بالغ الشدة بالنسبة للمرأة في أفريقيا على وجه الخصوص (Ilahi، ٢٠٠٠).

وتتحمل المرأة في غانا عبئاً أثقل بكثير عن الواجبات الأسرية على الرغم من أنها تعمل خارج المنزل بقدر ما يعمل الرجل تقريباً (Brown، ١٩٩٤). وفي أوغندا، تذكر النساء الوقت الذي يقضينه في رعاية أسرهن، والعمل في حدائق أزواجهن، وإنتاج غذاء من أجل أسرهن المعيشية، كأسباب لعجزهن عن زيادة الإنتاج الموجه إلى السوق (Ellis وManuel وBlackden، ٢٠٠٦). والنساء والفتيات في غانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا مسؤولات عن نحو ٦٥ في المائة من جميع أنشطة النقل في الأسر المعيشية الريفية، من قبيل جلب الحطب والماء وحمل الحبوب إلى المطحن (Malmberg-Calvo، ١٩٩٤).

وبالنظر إلى إسناد المهام حسب كل جنس من الجنسين على حدة، فإن أي تغير يمس الأسرة أو البيئة قد تكون له انعكاسات مختلفة بالنسبة للرجال والنساء. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثلاً، تسبب في حدوث زيادة كبيرة في الوقت اللازم للعناية بأفراد الأسرة المرضى أو بمن أصبحوا يتامى من أطفال الأقارب (Addati وCassirer، ٢٠٠٨). وتؤدي إزالة الغابات إلى زيادة المسافات التي تقطعها المرأة من منزلها لجمع الحطب (Kumar وHotchkiss، ١٩٨٨؛ وNankhuni، ٢٠٠٤).

وسوء البنية التحتية ومحدودية تقديم الخدمات العامة يقتضيان من المرأة التنزانية في المناطق الريفية أن تقضي ساعات طوال في جلب الماء والوقود، وإعداد الطعام، والأنشطة المنزلية الأخرى، ورعاية الأطفال. وتحسين البنية التحتية العامة لجلب الماء وجمع الوقود وإعداد الطعام (ومن ذلك مثلاً مرافق لطحن الحبوب) يمكن أن يحرر المرأة في جمهورية تنزانيا المتحدة من عبء يمثّل ٨ مليارات من ساعات العمل بدون أجر كل سنة، وهو ما يعادل الساعات اللازمة من أجل ٤,٦ مليون وظيفة كاملة الوقت. ومن شأن هذه التحسينات ذاتها أن توفر وقتاً للرجال أيضاً، ولكنه وقت أقل: وهو ما يعادل من حيث الوقت ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة كاملة الوقت (Fontana وNatali، ٢٠٠٨).

المرأة كمربية للحيوانات[٥]

تلعب الثروة الحيوانية، في إطار النظم الرعوية ونظم الزراعة المختلطة، دوراً هاماً في دعم المرأة وفي تحسين وضعها المالي، وتعمل المرأة بشكل مكثف في هذا القطاع. إذ يقدر أن النساء يشكلن ثلثي مربي الحيوانات الفقراء، الذين يبلغ مجموعهم زهاء ٤٠٠ مليون شخص (Thornton وآخرون، ٢٠٠٢). وهن يتقاسمن المسؤولية مع الرجال والأطفال عن العناية بالحيوانات، وترتبط أنواع معينة من الحيوانات وأنواع معينة من النشاط بالمرأة أكثر من ارتباطها بالرجل. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يكون للمرأة دور بارز في إدارة الدواجن (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٨؛ وGuèye، ٢٠٠٠؛ وTung، ٢٠٠٥) والحيوانات المدرة للألبان (Okali وMims، ١٩٩٨؛ وTangka وJabbar وShapio، ٢٠٠٠) وفي العناية بالحيوانات الأخرى التي يجري إيواؤها وإطعامها داخل المنزل وما حوله من أرض. وعند تقسيم المهام، من الأرجح أن يبني الرجال أماكن إيواء حيوانات الرعي ويقوموا برعي تلك الحيوانات، وكذلك بتسويق المنتجات إذا كانت حركة النساء مقيدة. ونفوذ المرأة قوي في ما يتعلق باستخدام البيض والحليب ولحوم الدواجن من أجل الاستهلاك الأسري وكثيراً ما تكون هي المسيطرة على تسويق هذه المنتجات وعلى الدخل المستمد منها. وربما كانت مشاريع الدواجن ومنتجات الألبان الصغيرة النطاق تمثل استثمارات شعبية، لهذا السبب، من أجل المشاريع التنموية التي ترمي إلى تحسين وضع المرأة الريفية. وفي بعض البلدان، تسيطر المرأة أيضاً على إنتاج الخنازير على نطاق صغير. والأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث لا تقل نجاحاً عن الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور في إدرار دخل من حيواناتها، وإن كانت الأسر التي تنتمي

[٥] أعدت شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، التابعة لإدارة الزراعة وحماية المستهلك بمنظمة الأغذية والزراعة، المادة الواردة في هذا القسم.

إلى الفئة الأولى تملك عادةً أعداداً أقل من الحيوانات، ربما بسبب معوقات اليد العاملة. وتُعتبر ملكية الثروة الحيوانية ذات جاذبية خاصة للنساء في المجتمعات التي يقتصر فيها الحصول على الأراضي على الرجال (Bravo-Baumann، ٢٠٠٠).

ومع أن دور المرأة في الإنتاج الحيواني على نطاق صغير معترف به جيداً، فإن ما جرى توثيقه عن مشاركة المرأة في الإنتاج المكثف وسلاسل السوق المرتبطة بالمشاريع التجارية الكبيرة كان أقل بكثير. فقد زاد الطلب على المنتجات الحيوانية، نتيجة لارتفاع الدخل، بسرعة أكبر كثيراً من سرعة نمو الطلب على المحاصيل الرئيسية أثناء السنوات الأربعين الماضية – وبخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية – ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه. ومع أن النظم الرعوية ونظم الزراعة المختلطة على نطاق صغير ما زالت هامة في تلبية احتياجات المستهلكين الريفيين، فإن مطالب سكان الحضر الذين تتزايد أعدادهم تجري تلبيتها بدرجة متزايدة بلحوم وحليب وبيض من نظم تجارية مكثفة. وهذا أمر له انعكاسات على مشاركة المرأة في قطاع الثروة الحيوانية بسبب الاختلافات في الأدوار والمسؤوليات والحصول على الموارد التي تتجلى في إطار نطاقات مختلفة من نظام الإنتاج وعند نقاط مختلفة في سلسلة الإنتاج والتسويق.

وتشير الأدلة المتاحة إلى أن دور المرأة في تلبية هذه المطالب المتغيرة قد يتناقص، لسببين. الأول هو أنه عندما يزيد حجم مشاريع الثروة الحيوانية، فإن السيطرة على القرارات والدخل، وأحياناً على المشروع بأكمله، قد ينتقل إلى الرجل. ولا يمثل ذلك ظاهرة عالمية – فعلى سبيل المثال، في فييت نام تدير المرأة الكثير من مشاريع تربية البط المتوسطة الحجم – ولكنه أمر شائع ويمكن تفسيره بمحدودية حصول المرأة على الأرض والائتمان. أما العامل الهام الثاني فهو أن جميع أصحاب الحيازات الصغيرة يواجهون تحديات عندما يتكثف ويتركز قطاع الثروة الحيوانية ويفقد كثيرون منهم أعمالهم. وهذا واضح بالذات في حالة ملاك الخنازير والدواجن (Rola وآخرون، ٢٠٠٦) ولكنه لا يقتصر على هذين النوعين من الحيوانات. وبالنظر إلى أن قدرة المرأة على أن تبدأ مشروعاً خاصاً بها محدودة بدرجة أكبر، فإن هذا يعني ضمناً أنها ستصبح عادة عاملةً لحساب غيرها بدلاً من أن تكون عاملةً لحسابها الخاص. وفي أنشطة متخصصة من قبيل إنتاج الكتاكيت التي لا يتجاوز عمرها يوماً واحداً، وفي الذبح والتصنيع والبيع بالتجزئة، تكون المرأة متواجدة حيثما يجب القيام بعمل شاق وشبه ماهر، ولكن لا يتوافر سوى قدر ضئيل جداً من البيانات البحثية عن مدى مشاركتها مقارنةً بمشاركة الرجل، أو عن سيطرتها على الموارد.

المرأة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية[٦]

في سنة ٢٠٠٨، كان زهاء ٤٥ مليون شخص على نطاق العالم يعملون مباشرةً، وقتاً كاملاً أو بعض الوقت، في قطاع مصايد الأسماك الأولي.[٧] وإضافة إلى ذلك، يقدّر أن ١٣٥ مليون شخص يعملون في القطاع الثانوي، بما يشمل أنشطة ما بعد الصيد. وبينما لا تتوافر بيانات شاملة على أساس مفصل حسب كل جنس على حدة، تشير دراسات الحالات الإفرادية إلى أن المرأة قد تشكل ما يصل إلى ٣٠ في المائة من مجموع العمالة في مصايد الأسماك، بما في ذلك الأنشطة الأولية والثانوية.

وتشير المعلومات المقدمة إلى المنظمة من ٨٦ بلداً إلى أن ٥,٤ مليون امرأة كُن في سنة ٢٠٠٨ يعملن كصيادات وكمستزرعات أسماك في القطاع الأولي. وهذا يمثّل ١٢ في المائة من المجموع. وفي بلدين منتجين رئيسيين، هما الصين والهند، كانت النساء يمثلن نسبة قدرها ٢١ في المائة و٢٤ في المائة، على الترتيب، من جميع الصيادين ومستزرعي الأسماك.

ونادراً ما عملت المرأة في مصايد الأسماك الطبيعية البحرية التجارية التي تبعد مسافات طويلة عن السواحل وذلك بسبب القوة التي يحتاجها العمل وأيضاً بسبب مسؤولياتها المنزلية و/أو الأعراف الاجتماعية. فالأكثر شيوعاً هو أن تعمل المرأة في صيد الأسماك الكفافي والتجاري من زوارق وقوارب صغيرة في المياه الساحلية أو الداخلية. وتساهم المرأة أيضاً كمنظمة أعمال حرة وتوفّر اليد العاملة قبل الصيد وأثناءه وبعده في كل من مصايد الأسماك الحرفية والتجارية. فعلى سبيل المثال، في غرب أفريقيا تلعب منْ يُطلق عليهن اسم "Fish Mamas" دوراً رئيسياً: فهن يمتلكن عادةً رأس المال ويكن ضالعات مباشرةً وبقوة في تنسيق سلسلة الصيد، بدءاً من الإنتاج وانتهاءً ببيع الأسماك.

وتشير دراسات بشأن المرأة في قطاع تربية الأحياء المائية، لا سيما في آسيا حيث لتربية الأحياء المائية تراث قديم، إلى أن مساهمة المرأة في اليد العاملة كثيراً ما تكون أكبر من مساهمة الرجل وإن كانت لا توجد تقريباً بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة على مستوى الاقتصاد الكلي بشأن هذا الموضوع. ويقال إن النساء يمثلن ٣٣ في المائة من قوة العمل في

[٦] أعدت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالمنظمة المادة الواردة في هذا القسم.

[٧] تجمع بانتظام إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالمنظمة إحصاءات عن العمالة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المتعلقة بالقطاع الأوّلي فقط. ولذا فإن البيانات لا تشمل أنشطة ما بعد الصيد.

قطاع تربية الأحياء المائية الريفي في الصين، و٤٢ في المائة في إندونيسيا، و٨٠ في المائة في فييت نام (Kusabe وKelker، ٢٠٠١).

وأهم دور تلعبه المرأة في كل من مصايد الأسماك الحرفية والصناعية هو الدور الذي تلعبه في مراحل التصنيع والتسويق، حيث تكون نشطة إلى حد كبير في جميع الأقاليم. وفي بعض البلدان، أصبحت المرأة تباشر أعمالاً حرة هامة في ما يتعلق بتصنيع الأسماك؛ وفي حقيقة الأمر، تؤدي النساء معظم عمليات تصنيع الأسماك، إما في صناعات خاصة بهن على مستوى الأسرة المعيشية أو كعاملات بأجر في مجال التصنيع على نطاق كبير.

المرأة في قطاع الغابات

تساهم المرأة في كل من قطاعي الغابات الرسمي وغير الرسمي بأشكال هامة كثيرة. فهي تلعب أدواراً في التحريج الزراعي، وإدارة مستجمعات المياه، وتحسين الأشجار، وحماية الغابات وصونها. وكثيراً ما تمثل الغابات أيضاً مصدراً هاماً للعمالة بالنسبة للمرأة، لا سيما في المناطق الريفية. فبدءاً من المشاتل وانتهاءً بالمزارع الكبيرة، وبدءاً من قطع الأخشاب وانتهاءً بتصنيعها، تشكل المرأة نسبة ملحوظة من قوة العمل في الصناعات الحرجية في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المرأة تساهم في قطاع الغابات مساهمة كبيرة، فإن دورها لا يُعترف به ولا يوثّق على نحو كامل، ولا يتعادل أجرها مع أجر الرجل، وتكون ظروف عملها سيئة عادةً (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩).

ويذكر تقرير **التقييم العالمي للموارد الحرجية ٢٠١٠** أن قطاع الغابات استخدم على نطاق العالم زهاء ١١ مليون شخص في سنة ٢٠٠٥؛ ومع ذلك، لا تتوافر على أساس شامل بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة بشأن عدد النساء اللائي يعملن في القطاع (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ج). وتشير أدلة من البلدان النامية إلى أن المرأة كثيراً ما تعمل في وظائف حقيرة في المطاحن، ومشاتل المزارع الكبرى، ومعسكرات قطع الأخشاب (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩). وتشير دراسات أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في أفريقيا وأوروبا إلى أن المرأة لا تشغل مواقع عليا أو مواقع تقرير السياسات في القطاع. وبدلاً من ذلك، فإنها تعمل أساساً في أدوار إدارية وأدوار داعمة، مع إسناد أدوار متخصصة عادةً إلى الحرّاجات المهنيات (ومن هذه الأدوار مثلاً إجراء البحوث) أو تعيينهن في وظائف الإدارة على مستوى المبتدئين. ولا توجد سوى معلومات محدودة عن أعداد وأدوار النساء في العمل في قطاع الغابات بعقود أو لحسابهن الخاص (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦أ، و٢٠٠٧). وتشير الدراسات إلى أنه حتى على الرغم من استمرار تمثيل المرأة في هذه الصناعة تمثيلاً أقل مما يجب، تنبثق أمثلة للممارسة الجيدة، لا سيما في أوروبا (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦أ). وهذا يبين أن الالتزام والتخطيط المتضافرين والمستدامين على المستويات التنظيمية العليا يمكن أن يسفرا عن تحسينات قابلة للقياس الكمي في عدد الحرّاجات المهنيات العاملات وفي مستوى الأقدمية الذي يمكن أن يبلغنه.

المرأة في أسواق العمل الريفية

يعمل نحو ٧٠ في المائة من الرجال و٤٠ في المائة من النساء في البلدان النامية (الشكل ٤ ألف). وتتراوح معدلات عمالة الذكور من أكثر من ٦٠ في المائة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى ما يقرب من ٨٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتباين معدلات عمالة الإناث تبايناً أوسع في ما بين الأقاليم، بحيث تتراوح من نحو ١٥ في المائة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى أكثر من ٦٠ في المائة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من الأرجح أن نجد أن النساء العاملات يعملن في قطاع الزراعة أكثر مما يعملن في القطاعات الأخرى (الشكل ٤ باء). إذ يعمل في الزراعة ما يقرب من ٧٠ في المائة من النساء العاملات في جنوب آسيا وأكثر من ٦٠ في المائة من النساء العاملات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، نجد في معظم أقاليم البلدان النامية أن احتمالات أن يكون عمل النساء العاملات هو في قطاع الزراعة متساوية مع احتمالات عمل الرجال في هذا القطاع أو حتى أكبر من احتمالات عملهم فيه. والاستثناء الرئيسي هو أمريكا اللاتينية، حيث توفر الزراعة مصدراً ضئيلاً نسبياً لعمالة الإناث وحيث تقل احتمالات أن تعمل المرأة في هذا القطاع مقارنةً باحتمالات عمل الرجل فيه.

وفي معظم البلدان النامية، تعمل نسبة ضئيلة نسبياً من السكان نظير أجر، وتقل احتمالات ذلك العمل في حالة المرأة عنها في حالة الرجل (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ). وفي ما يتعلق بالمناطق الريفية، تُظهر البيانات التي جمعها مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل أن الفجوة

الشكل ٤
العمالة حسب القطاع

أ - السكان العاملون كنسبة من مجموع السكان الراشدين، حسب الجنس والقطاع

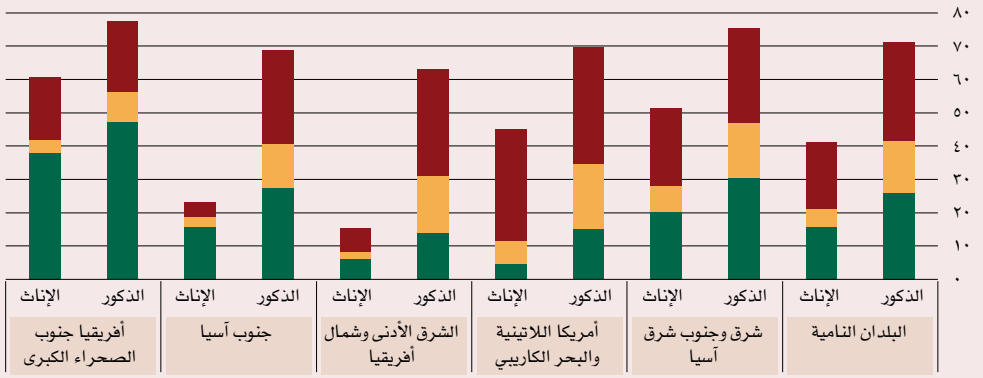

ب- توزيع عمالة الذكور والإناث، حسب القطاع

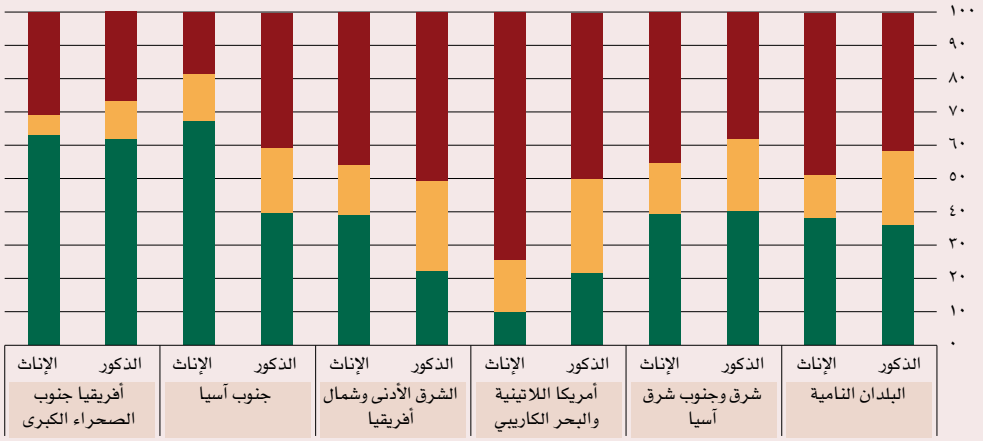

ملاحظة: لا تشمل البيانات إلا مجموعة فرعية من البلدان في كل إقليم. وتختلف تعاريف قوة عمل الراشدين حسب البلد، ولكنها تشير عادة إلى السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وأكثر.

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩.

بين الجنسين في العمالة الرسمية وغير الرسمية بأجر كبيرة (الشكل ٥).[٨] فعلى سبيل المثال، يعمل ما يقرب من ١٥ في المائة من الرجال وأقل من ٤ في المائة من النساء نظير أجر في غانا. وهذه الفجوة أوسع حتى في بعض البلدان الأخرى، من قبيل بنغلاديش، حيث يعمل ٢٤ في المائة من الرجال الريفيين و٣ في المائة فقط من النساء الريفيات بأجر. ويوجد نمط مماثل في أمريكا اللاتينية أيضاً: ففي إكوادور، مثلاً، يتقاضى ما يقرب من ٣٠ في المائة من الرجال الريفيين وتتقاضى ٩ في المائة فقط من النساء الريفيات أجراً.

[٨] مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل هو مشروع لمنظمة الأغذية والزراعة أنشأ قاعدة بيانات قابلة للمقارنة دولياً بشأن مصادر دخل الأسر المعيشية الريفية مستمدة من الدراسات الاستقصائية القائمة لمستويات معيشة الأسر المعيشية في ما يتعلق بأكثر من ٢٧ بلدا (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د). وغالبية الدراسات الاستقصائية التي استخدمها مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل أعدتها المكاتب الإحصائية الوطنية بالاشتراك مع البنك الدولي كجزء من دراسته بشأن قياس مستويات المعيشة.

الشكل ٥

المشاركة في العمالة الريفية لقاء أجر، حسب الجنس

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د.

وحتى عندما تعمل المرأة الريفية بأجر من الأرجح أن يكون عملها بدوام غير كامل وأن يكون موسمياً و/أو منخفض الأجر. ففي ملاوي، مثلاً، يعمل ٩٠ في المائة من النساء و٦٦ في المائة من الرجال عملاً بدوام غير كامل (الشكل ٦ ألف). وفي نيبال، يعمل ٧٠ في المائة من النساء و٤٥ في المائة من الرجال عملاً بدوام غير كامل. وهذا النمط أقل وضوحاً في أمريكا اللاتينية مما هو في الأقاليم الأخرى.

والعمالة الريفية بأجر تتسم بارتفاع معدل شيوع الوظائف الموسمية بالنسبة لكل من الرجال والنساء على حد سواء، ولكن في معظم البلدان من الأرجح أن تعمل النساء موسمياً مقارنةً بالرجال (الشكل ٦ باء). ففي إكوادور، مثلاً، يشغل ما يقرب من ٥٠ في المائة من النساء وأقل من ٤٠ في المائة من الرجال وظائف موسمية.

كذلك، تزيد بالنسبة للنساء الريفيات اللائي يكسبن أجراً، مقارنةً بالرجال الريفيين الذين يكسبون أجراً، احتمالات أن يشغلن وظائف منخفضة الأجر (الشكل ٦ جيم)، وهي وظائف تعرّف بأن أجرها يقل عن الأجر الزراعي الوسطي. ففي ملاوي، يعمل أكثر من ٦٠ في المائة من النساء في وظائف منخفضة الأجر مقارنة بأقل من ٤٠ في المائة من الرجال. وهذه الفجوة أوسع حتى في بنغلاديش، حيث تشغل ٨٠ في المائة من النساء ويشغل ٤٠ في المائة من الرجال وظائف منخفضة الأجر. والاستثناء الوحيد من هذا النمط موجود في بنما.

وقد تكون للاختلافات في أنماط العمالة والأجور بين الذكور والإناث أسباب متعددة. فبالنظر إلى أن المرأة في كثير من البلدان تحصل على تعليم أقل وتكون خبرة عملها أقل من الرجل، فإنها قد تكسب أجراً أقل. وعلاوة على ذلك، فإن حصولها على تعليم أقل ووجود خبرة أقل لديها يقللان من قدرتها على المساومة ومن ثم تزيد احتمالات أن تقبل أجراً منخفضاً وظروف عمل غير نظامية (Kantor، ٢٠٠٨). وتؤكد أدلة من عدد من الدراسات أن المرأة، في المتوسط، تتقاضى أجراً أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجل حتى عن العمل المتكافئ وحتى إذا كانت حاصلة على تعليم مماثل للتعليم الذي حصل عليه الرجل ولديها خبرة مماثلة لخبرته (Ahmed وMaitra، ٢٠١٠؛ وFontana، ٢٠٠٩). وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى أن المرأة تواجه معوقات كبيرة من حيث الوقت بسبب التزاماتها الأسرية، فإنها قد تفضل العمل الذي

الشكل ٦
ظروف العمالة الريفية لقاء أجر، حسب الجنس

[1] لا تتوافر بيانات عن غانا ونيجيريا.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د.

يكون بدوام غير كامل أو موسمياً والذي يكون عادةً أقل أجراً. وقد تؤدي أيضاً الأعراف الاجتماعية التي تحصر المرأة في قطاعات معينة أو مراحل معينة من سلسلة الإمداد إلى زيادة الحد من الفرص المتاحة لها من أجل النمو الوظيفي، وقد تعزز هذه القطاعات باعتبارها مهناً منخفضة الأجر ومنخفضة المكانة.

ومتوسط أجور الذكور أعلى من متوسط أجور الإناث في المناطق الريفية والحضرية في البلدان التي تشملها مجموعة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل (الشكل ٧). فعلى سبيل المثال، نجد في غانا أن أجور الرجال أعلى بنسبة قدرها ٣١ في المائة من أجور النساء في المناطق الحضرية وأعلى بنسبة قدرها ٥٨ في المائة في المناطق الريفية. وتتقاضى المرأة أجراً أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجل في كل مكان باستثناء المناطق الريفية في بنما. والفجوة بين أجور الذكور وأجور الإناث أوسع في المناطق الريفية في بعض البلدان، ولكن ليس في كل مكان. فالمرأة في معظم البلدان التي يشملها مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل تكسب عادةً أجراً أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجل الذي يتعادل معها من حيث المؤهلات، وذلك نتيجة جزئياً للفصل والتمييز المهنيين بين الرجل والمرأة (Hertz وآخرون، ٢٠٠٩).

وبينما ما زالت المرأة تواجه فصلاً وتمييزاً مهنيين في أسواق العمل الريفية، فقد أوجدت أشكال جديدة من التنظيم في سلاسل الإمداد المتعلقة بالمحاصيل الموجهة إلى التصدير وفي ما يتعلق بالتصنيع الزراعي فرصاً لعمالة المرأة بأجر أفضل مما كان يوجد من قبل. فالأجور أعلى عادةً وظروف العمل أفضل عادةً في ذلك المجال مما هي في إطار العمالة الزراعية التقليدية. وقد يكون إدماج المرأة على نطاق كبير في مرحلة تعبئة الإنتاج التصديري الزراعي غير التقليدي أحد أهم التطورات التي حدثت في ما يتعلق بعمالة الإناث خلال العقود القليلة الماضية (Deere، ٢٠٠٥).

ومن الواضح أن المرأة تمثل جزءاً هاماً من قوة العمل الزراعية، ولكن الزراعة وسلاسل القيمة الزراعية هامة بنفس القدر بالنسبة للمرأة كمصدر للعمالة.

الشكل ٧

الفجوة بين أجور الرجال وأجور النساء في المناطق الحضرية والريفية

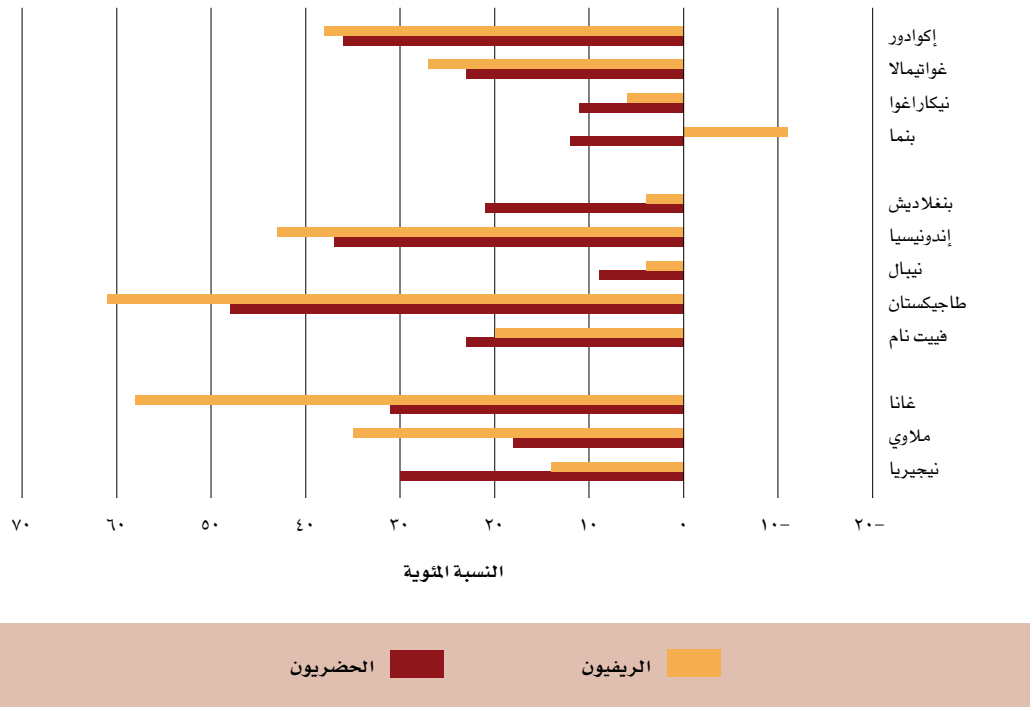

ملاحظة: تحسب الفجوة بين الأجور باعتبارها الفرق بين متوسط الأجر اليومي للذكور ومتوسط الأجر اليومي للإناث كنسبة مئوية من متوسط أجر الذكور. ويعني وجود فارق إيجابي في الأجر أن الرجال يتقاضون أجراً أكبر من الأجر الذي تتقاضاه النساء. وتشمل الفجوة في الأجر الريفي العمالة في المزرعة وخارج المزرعة.

المصدر: Hertz وآخرون، ٢٠٠٩.

الجدول ١
العمالة في صناعات زراعية مختارة عالية القيمة

البلد	السلعة	سنة الدراسة الاستقصائية	عدد العاملين في الصناعة الزراعية	نسبة الإناث العاملات (٪)
الكاميرون	الموز	٢٠٠٣	١٠ ٠٠٠	..
كوت ديفوار	الموز والأناناس	٢٠٠٢	٣٥ ٠٠٠	..
كينيا	الأزهار	٢٠٠٢	٤٠ ٠٠٠–٧٠ ٠٠٠	٧٥
السنغال	الفاصوليا الفرنسية الطماطم الكرزية	٢٠٠٥ ٢٠٠٦	١٢ ٠٠٠ ٣ ٠٠٠	٩٠ ٦٠
أوغندا	الأزهار	١٩٩٨	٣ ٣٠٠	٧٥
جنوب أفريقيا	الفاكهة السريعة الزوال	١٩٩٤	٢٨٣ ٠٠٠	٥٣
زامبيا	الخضر الأزهار	٢٠٠٣/٢٠٠٢ ٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧ ٥٠٠ ٢ ٥٠٠	٦٥ ٣٥
شيلي	الفاكهة	تسعينيات القرن العشرين	٣٠٠ ٠٠٠	حوالي ٤٦
كولومبيا	الأزهار	منتصف تسعينيات القرن العشرين	٧٥ ٠٠٠	٦٠–٨٠
الجمهورية الدومينيكية	الفاكهة والخضر والأزهار والنباتات	١٩٨٩–١٩٩٠	١٦ ٩٥٥	حوالي ٤١
المكسيك	الخضر	تسعينيات القرن العشرين	٩٥٠ ٠٠٠	٩٠

المصادر: في ما يتعلق بأفريقيا: Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩، الجدول ١، استناداً إلى مصادر عديدة؛ وفي ما يتعلق بأمريكا الجنوبية، Deere، ٢٠٠٥، المرفق الثاني، استناداً إلى عدة مصادر.

فسلاسل القيمة التجارية في ما يتعلق بالمنتجات العالية القيمة من قبيل الفاكهة والخضر الطازجة والأزهار والمنتجات الحيوانية تنمو بسرعة من أجل إمداد المتاجر الكبرى (السوبر ماركت) الحضرية وأسواق الصادرات. ونمو سلاسل القيمة الحديثة والتحول الهيكلي الأوسع نطاقاً الذي حدث في قطاع الزراعة في كثير من البلدان النامية هو أمر له انعكاسات كبرى بالنسبة لعمالة المرأة، ولكن أثر هذه الاتجاهات بالنسبة للمرأة لم ينل إلا اهتماماً تحليلياً ضئيلاً نسبياً (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩).

وتسيطر المرأة على العمالة في كثير من سلاسل السلع الزراعية العالية القيمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (الجدول ١). ومع أن الوظائف الجديدة في الصناعات الزراعية الموجهة إلى التصدير قد لا يعمل فيها الرجال والنساء على قدم المساواة، فإنها كثيراً ما توفر للمرأة فرصاً أفضل مما هو موجود في حدود الزراعة التقليدية ويمكن أن تكون أيضاً بمثابة أدوات للتغيير لها انعكاسات إيجابية بالنسبة للمرأة وللتنمية الريفية (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩؛ وDeere، ٢٠٠٥).

وتمثل صناعة الأزهار في أمريكا اللاتينية حالة مثيرة للاهتمام تبيِّن وجهات النظر المتعارضة. ففي كولومبيا، مثلاً، يجد Friedemann-Sanchez (٢٠٠٦) أن النساء يمثلن ٦٤ في المائة من قوة العمل التي تزرع مباشرةً أزهاراً لأغراض التصدير ويعتبر هذا النوع من العمل الصناعي – الزراعي عملاً يتطلب مهارة، بينما يعتبره آخرون عملاً لا يتطلب مهارة (ومنهم مثلاً Meier، ١٩٩٩). ومع أن المرأة تشغل بالفعل وظائف إشرافية في أوساط النساء اللائي يعملن مباشرة في أنشطة الزراعة، فإن حصتها من الوظائف الإدارية أو المهنية في جوانب أخرى من القطاع أقل كثيراً (Friedemann-Sanchez، ٢٠٠٦). كذلك، يجد Fontana (٢٠٠٣) أن النساء اللائي يعملن في القطاعات التي تنتج أساساً من أجل سوق التصدير يُستعاض عنهن عادةً بالذكور عندما تزيد الأرباح.

وقد أثّر قدوم صناعة الأزهار في بلدة كايامبي الإكوادورية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين (إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بالأسرة المعيشية وعوامل فردية) على أنماط استخدام الوقت ببعض الأشكال التي تبعث على الدهشة (Newman، ٢٠٠٢). فمجموع الوقت الذي تنفقه المرأة في العمل بأجر والعمل بدون أجر لم يزد، وذلك على العكس من انتقاد شائع لتطور الصادرات الزراعية مفاده أن المرأة مثقلة أكثر مما يجب بالعمل في هذه الصناعة. ففي حقيقة

الأمر، كان أقوى دليل على أثر هذه الصناعة هو أثرها على زيادة مشاركة الرجل في العمل المنزلي. وفي كوتوكاتشي بإكوادور، على العكس من ذلك، لم تكن النساء على استعداد لنقل محل إقامتهن أو حتى لاستخدام وسائل النقل لكي يعملن في صناعة الأزهار وذلك على الرغم من الأجور الأعلى التي تقدم هناك. ولم تعتبر النساء العمالة في صناعة الأزهار خياراً، مما يشير إما إلى أن أزواجهن لم يكونوا سيسمحون لهن بالعمل أو إلى أن العمل سيكون ضاراً بالعلاقات الأسرية (Newman، ٢٠٠٢).

وفي السنغال، كان نمو سلاسل الإمداد الحديثة الخاصة بمنتجات البستنة مرتبطاً بالتأثيرات المفيدة المباشرة التي تتحقق للمرأة الريفية وقلل من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩). وتجد الدراسة أيضاً أن المرأة تستفيد من العمالة في إنتاج المزارع الكبيرة النطاق وفي التصنيع الزراعي أكثر مما تستفيد من العمالة في الزراعة بعقود الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة والعالية القيمة التي كثيراً ما توفر فيها المرأة عملاً أسرياً بدون أجر.

الرسائل الرئيسية

- تمثل النساء ٤٣ في المائة من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية، في المتوسط، بحيث تتراوح نسبتهن من نحو ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونسبتهن أعلى في بعض البلدان وتتغير بسرعة في بعض أجزاء العالم.
- الزراعة هي أهم مصدر للعمالة بالنسبة للمرأة في المناطق الريفية في معظم أقاليم البلدان النامية، ولكن هذا يتباين تبايناً واسعاً حسب الإقليم. ومن الأرجح بالنسبة للمرأة مقارنةً بالرجل أن تعمل عمالة منخفضة الأجر وبدوام جزئي وموسمية. وتتقاضى المرأة عادةً أجراً أقل حتى ولو كانت مؤهلاتها أعلى من مؤهلات الرجل، ولكن الوظائف الجديدة في الصناعات الزراعية العالية القيمة والموجهة إلى التصدير تتيح فرصاً أفضل بكثير للمرأة مقارنةً بالعمل الزراعي التقليدي.